المجلس الوطني للسكان
إشراف/ الأمانة العامة

البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة (٢٠٠٧ـ ٢٠١١م) سيعمل على المساعدة في تنفيذ السياسات السكانية التي تتبناها الدولة

التوجيهات الجديدة للصندوق ستركز على المحافظات والمديريات المختلفة وعلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور لجان التنسيق للانشطة السكانية في المحافظات

بدا صندوق الامم المتحدة في تقديم الدعم لبلادنا منذ العام ١٩٩٢م وتهدف مساعدات الصندوق في الاساس الى دعم جهود الحكومة اليمنية في سبيل اعداد وتطوير استراتيجيات وسياسات عامة واعتماد معايير قياسية تستند الى مصفوفة البرنامج التنفيذي لتوصيات المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية ، وياتي البرنامج القطري الجديد للصندوق ترجمة لمبدأ الشراكة بين بلادنا والصندوق وتعزيز مبادرة الشراكة مع العديد من الاجهزة والمؤسسات الحكوميةذات العلاقة بقضايا التنمية والاسهام في تحقيق اهداف التنمية الالفية واعتماد طرائق واساليب اكثر فاعلية لاخراج الاستراتيجية الوطنية للسكان والصحة الانجابية الى حيز التنفيذ والتطبيق .

كما ان البرنامج القطري يركز ايضا على الفئات الاكثر عرضة للهزات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الشباب والمهجرين فضلا عن الكثير من التجمعات السكانية في المناطق الريفية البعيدة والنائية .

صحيفة ١٤ اكتوبر التقت عددا من المعنيين من شركاء العمل السكاني واستطلعت آرائهم عن اهمية البرنامج القطري وخطة العمل فيه للمرحلة القادمة ودوره في دعم القضية المرتبطة بالسكان والتنمية وكذا الربط بين معدلات النمو المتسارع من جهة ومستوى الخدمات الاجتماعية الاساسية للمواطنين من جهة اخرى وبما يجعل هذه الخدمات متاحة وبتكافؤ الجميع وخرجنا بالحصيلة التالية :ـ

اجرى اللقاءات / شوقي العباسي

الجند :
الأمل كبير في أن يحقق البرنامج الجديد النتائج المرجوة والوصول إلى تحقيق أهداف الألفية

المتوكل :
البرامج القطرية السابقة للصندوق أثبتت نجاحها وأثمرت في العديد من الجوانب

هانز :
الصندوق سيقدم الدعم الفني لتعزيز البناء المؤسسي للمؤسسات الحكومية والأجهزة ذات العلاقة

المتوكل

امين الجند

هانز

زباره

أروى الربيع

د/ يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي تحدث وقال :ـ

تحديات السكان في بلادنا واسعة وصعبة للغاية ونتعامل معها منذ عقود طويلة ، والحكومة تدرك جيدا حجم هذه المشكلة والصعوبات التي تواجه التعامل معها ولذلك وضعت رؤى طويلة المدى تتمثل في اقرار الاستراتيجية الوطنية للسكان حتى العام ٢٠٢٥م والتي تمثل وثيقة هامة للغاية تم تقديرها تقديرا ايجابيا من قبل المنظمات الدولية ، وكانها بحاجة الى وضع خطط عمل محددة واضحة وقادرة على تجاوز التحديات والصعوبات امامها للوصول الى نتائج ملموسة ، وخطة التنمية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ـ٢٠١٠م حاولت ان تاخذ قضايا السكان بشكل اكثر جدية مستشعرة اهمية التعامل مع هذا الوضع ليس فقط من النواحي الاجتماعية وانما باعتبارها مكونا اساسيا لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة في الخطة بمتوسط ٧,١٪ ، ومن هذا المنطلق عملنا كجهة معنية بالتنسيق مع الجهات الاخرى كوزارة الصحة والسكان و الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان على التحدث والحوار المكثف مع صندوق الامم المتحدة للسكان حول امكانية زيادة وتقديم المساعدة في القضايا السكانية المختلفة وتحقيق التداخلات بشكل مشترك مع المانحين الاخرين الذين يدعمون قضايا السكان ومشاكلهم ، نظرا لحاجتنا الى برنامج واسع وكبير لمواجهة متطلبات التعامل مع التحديات السكانية ولايقتصر هذا الدور على مانح بعينه وانما يحتاج الى جهود مختلفة وتعزيز دور الجهات الحكومية العاملة في المجال السكاني .

ونحن نعرف اننا عندما نتحدث عن النمو السكاني وقضاياه فاننا نقصد كافة القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من الامور الهامة والاساسية .

وبالتالي فان خطة الصندوق في المرحلة القادمة والبرنامج القطري الجديد سوف تركز على القضية السكانية وعلاقتها بالتنمية والمضي قدما في معالجة قضايا السكان وايجاد توازن بين معدلات النمو السكاني وخيارات التنمية المختلفة والمتعددة ، وبما يعزز من قدرات الدولة على بلوغ اهداف التنمية الالفية وفق الاطار الزمني المحدد وذلك من خلال ادماج القضايا السكانية في مسارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعن مستوى التقييم للبرامج السابقة التي قدمها الصندوق يقول الدكتور / يحيى المتوكل : ان البرامج السابقة التي قدمها الصندوق تم تقديمها بشكل موضوعي ومحايد ، واثمرت في العديد من الجوانب واثبتت نجاحها ، ولكننا بحاجة الى دعم اكبر من الدعم المقدم حاليا من الصندوق نتيجة التحدي الكبير الذي يتطلب تسخير كافة الجهود والتنسيق فيما بيننا حتى تحقق افضل واكبر فائدة ممكنة ونتجاوز قضية التكرار والازدواج في التداخلات مع المانحين المختلفين وعن مدى تركيز البرنامج القطري الجديد للوصول الى المديريات المختلفة قال المتوكل بانه بلا شك ان اشكاليات التنمية تكمن في الريف ومنها لا بد من الحاجة الى الانطلاق الاوسع في العمل في الارياف باعتبار ان حجم السكان في الريف يشكلون ٧٥٪ من اجمالي السكان ، وبالتالي فان الجهود ستبذل في اطار البرنامج الجديد للوصول الى المديريات وضمان وصول الخدمات الى الارياف بسهولة للفئات المستهدفة والعمل على تجاوز العوائق والتحديات التي وجدت في السابق .

المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان

الاستاذ / امين معروف الجند الامين العام للمجلس الوطني للسكان تحدث من جانبه وقال :

هناك تناغم بين الاولويات التنموية في بلادنا واهداف البرنامج القطري لصندوق الامم المتحدة للسكان من حيث مساعدة اليمن بان تكون قادرة بحلول العام ٢٠١٥م من تحقيق تقدم ملحوظ في كافة المجالات المتصلة بالتنمية البشرية لتحتل بذلك موقعا وسطا في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بغيرها من الدول الاخرى وكذلك احداث تحسن ملحوظ في القرات والبناء المؤسسي للدولة بحيث تكون قادرة على صياغة اطر اكثر توازنا للسياسات العامة والتنموية على المستوى القومي وبما يمكن من الاستخدام الامثل لكافة الموارد المتاحة ويعزز من الامكانيات والقدرات لوضع وتنفيذ السياسات العامة والتنموية على المستوى القومي وبما يمكن من الاستخدام الامثل لكافة لكافة الموارد المتاحة ويعزز من الامكانيات والقدرات لوضع وتنفيذ السياسات السكانية التي تتصدى لظاهرة النمو المتسارع للسكان وبما يتوافق مع الخيارات التنموية المتاحة .

واضاف أن البرنامج الجديد سوف يسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان وترجمة الالتزام السياسي الى خطة عمل تنفيذية بحيث يتم الربط فيها بين متغيرات القضايا السكانية ومتطلبات التنمية المستدامة وكذا احتياجات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وكذا ضرورة ان تشمل خطة العمل المقترحة على برامج تنفيذية تؤمن خدمات الصحة الانجابية للجميع بصورة متساوية ، وهو ما تهدف اليه الخطة التنفيذية للبرنامج القطري الجديد والوصول الى المديريات وبذل الجهد في رفع معدلات الوعي العام بالكثير من المفاهيم التي ينطوي عليها البرنامج وازالة سوء الفهم لبعض المفاهيم في اوساط العامة وصانعي القرار من اجل رفع وتيرة الوعي العام بالقضايا الحساسة المرتبطة بالسكان مثل الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والنوع الاجتماعي .

وقال بان الامل كبير ان يحقق البرنامج القطري الجديد النتائج المرجوة والوصول الى تحقيق اهداف الالفية وكذا تعزيز القيم والمفاهيم الاساسية المرتبطة بحقوق الانسان ، واخراج الاستراتيجية الوطنية للسكان والصحة الانجابية عبر الطرق والاساليب الاكثر فاعلية الى حيز التنفيذ والتطبيق .

شراكة من اجل خفض معدل النمو السكاني المتسارع

السيد هانز اوبدجن ممثل صندوق الامم المتحدة بصنعاء قال :ـ

بان الصندوق واليمن يعملان من اجل خفض معدل النمو السكاني المتسارع وان البرنامج القطري الجديد هو امتداد للبرامج السابقة التي حققت نتائج جيدة وكانت مرحلة ناجحة بكل المقاييس رغم التحدي الكبير في النمو المتزايد في حجم السكان في اليمن واضاف بان الشراكة التي يتبناها البرنامج القطري الجديد للصندوق تهدف الى ضرورة مشاركة وتضافر جهود كافة الجهات ذات العلاقة في سبيل بلوغ الغايات وبلوغ الاهداف التي يتوخاها البرنامج القطري للصندوق .كما ان الصندوق سيقوم بتقديم الدعم الفني لتعزيز البناء المؤسسي للمؤسسات الحكومية والاجهزة ذات العلاقة من حيث مجالات التدريب والتاهيل وفق الاطار العام المنصوص عليه في وثيقة البرنامج بالاضافة الى شراء المعدات والاجهزة وتقديم الدعم للاجهزة المناط بها مهام التقييم الدوري والمتابعة وخاصة في المجالات ذات العلاقة بجمع وتحليل البيانات الاحصائية وبلورة ونشر نتائج الدراسات ورفع حالة الوعي العام باهمية القضايا السكانية ودعم القدرات في مجالات اعداد وصياغة السياسات السكانية العامة وتحديد آليات التنفيذ لهذه السياسات .

شراكة لمواجهة التحدي السكاني

الدكتورة / اروى الربيع ـ وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان تحدثت من جانبها وقالت :

البرنامج القطري الجديد لصندوق الامم المتحدة للسكان ياتي ضمن الدعم الذي يقدمه الصندوق لليمن لمعالجة القضية السكانية ، حيث يهدف الى الوصول الى المناطق النائية البعيدة وذلك من خلال توجهات وآليات نوعية وسوف يقدم خدمات في المناطق التي لا يوجد بها مراكز او مقدمين خدمة ، بالاضافة الى تعزيز القدرات التقنية سواء على المستوى المركزي في وزارة الصحة او على المستوى الطرفي في المحافظات المختلفة اداريا وخدميا لتحسين الاداء .

واضاف بان وزارة الصحة هي تعتبر الشريك الاساسي لصندوق الامم المتحدة للسكان في العمل في القضايا السكانية المختلفة وان التواصل بينهما لا ينقطع ، وبالتالي فان البرنامج القطري يعتبر اضافة ومدخل لتعزيز الشراكة.

وعن مستوى التقييم للبرامج السابقة تقول الدكتورة اروى ان جهود كبيرة قد بذلت من جميع الفاعلين على المستوى الدولي والمستوى الوطني من اجل خدمة الاحتياجات واحداث تغيير جيد على مستوى القضية السكانية ، ونامل ان يكون الجهد اكبر في المرحلة القادمة من اجل مواجهة التحدي والوصول الى اهداف معينة التزمنا بها وطنيا ودوليا .

توسيع دائرة العمل والتوعية السكانية

الاستاذ / مطهر زباره الامين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان تحدث هو الاخر وقال : ان البرنامج القطري الجديد للصندوق له دور كبير في دعم القضية السكانية ومواصلة الجهود التنموية في اليمن ونحن في المجلس الوطني للسكان شركاء اساسيون للصندوق في تنفيذ البرامج والانشطة السكانية من خلال انشاء لجان تنسيق للانشطة السكانية في ١٤ محافظة حتى الان وكون البرنامج الجديد يهدف الى توسيع العمل السكاني في المحافظات والمديريات فان ذلك له دور كبير لتفعيل تلك اللجان واعتقد باننا سنعمل سويا مع الصندوق من اجل تحقيق الاهداف المرجوة في البرنامج الذي اتى متناغما مع السياسة الوطنية للسكان والخطط القطاعية المعتمدة من قبل الحكومة .

انعكاس حقيقي لاحتياجات العمل السكاني

الاستاذ / حسين عمر باسليم ـ الوكيل المساعد لوزارة الاعلام : قال ان البرنامج القطري الجديد للصندوق تم بناؤه من خلال الخطط المرفوعة من الجهات المعينة لاحتياجات ومتطلبات العمل في قضايا السكان وهو ما يميزه عن بقية البرامج السابقة ، واضاف بان البرنامج القطري للصندوق كان له دور كبير في دعم البرنامج العام للاعلام والاتصال السكاني والذي استطعنا من خلاله ان نخطو خطوات عبر وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، وتدريب ٧٧٩ اعلاميا تدريبا متخصصا في كيفية تناول قضايا السكان والصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والنوع الاجتماعي .من هنا تاتي اهمية البرنامج القطري الجديد لانجاز ما لم يتم انجازه في البرنامج السابق بين الجهات المعنية فاننا نستطيع تحقيق نتائج افضل من ذي قبل .

ونحن متفائلون من خلال البرنامج الجديد ان نصل الى مستويات افضل من ما هو عليه بخصوص التوعية بالمشكلة السكانية بشكل عام .

الوصول للتجمعات السكانية والشرائح المستهدفة

عبد الله عبيد ـ المفوض العام للكشافة والمرشدات/ مدير مشروع دمج الثقافة السكانية في قطاع الشباب قال :

حقيقة نحن في وزارة الشباب والرياضة شركاء أساسيون للصندوق في اعمال الانشطة السكانية بحكم ان الوزارة عضو في المجلس الوطني للسكان ، ولدينا مشروع يموله صندوق الامم المتحدة للسكان يتم من خلاله تنفيذ العديد من الانشطة والبرامج الهادفة الى توعية الشباب بالقضية السكانية والصحة الانجابية وتنظيم الاسرة وتغيير المفاهيم الخاطئة لدى الشباب عن تلك القضايا وغيرها من القضايا الاخرى المتعلقة بالسكان وتعويفهم بخطورة الامراض المنقولة جنسيا ومنها الايدز وكيفية الوقاية منه .واعتقد اننا في البرنامج القطري الجديد شركاء في الثلاثة المحاور التي تناولتها وثيقة البرنامج والتي تم مناقشتها خلال هذه الورشة ، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب او من خلال برامج الصحة الانجابية باعتبارنا من الجهات الرئيسية التي تساهم في عملية التوعية بهذا الموضوع ، او في قضايا النوع الاجتماعي حيث يوجد لدينا مجموعة من المؤهلين والقيادات الشبابية والكشفية والارشادية في هذا الجانب ، وياتي هذا البرنامج امتداد لبرامج سابقة مولها الصندوق وحققت نجاحات ملموسة ويشكل خطورة كبيرة في دعم قضايا السكان ويجب الاستفادة منه في تنفيذ الكثير من الرامج والفعاليات الهادفة الى رفع الوعي لدى الناس عموما والشباب خصوصا بالقضية السكانية وخطورة النمو السكاني الكبير وفي الحقيقة هذا البرنامج يختلف عن البرامج السابقة كونه يهدف للوصول الى المديريات والتجمعات السكانية المحلية التي يجب ان تصل اليها الخدمات ، وبما يضمن توسيع قاعدة العمل السكاني والوصول الى الفئات المستهدفة لما لذلك من اهمية كبيرة في تحقيق النتائج المتوخاة من البرنامج في المرحلة القادمة .

تستهدف تنمية المهارات والمعارف لدى الخطباء والمرشدين وتوعية المجتمع بالقضايا السكانية

صنعاء / ١٤ اكتوبر

ذكر الشيخ/ يحي النجار وكيل وزارة الاوقاف لقطاع الارشاد ان قطاع الارشاد سينفذ خلال العام القادم ٢٠٠٧م فعاليات تدريبية وتوعوية كثيرة وكبيرة ومتنوعة في مختلف انحاء الجمهورية بهدف تنمية مهارات ومعارف الخطباء والمرشدين وتوعية المجتمع بالقضايا السكانية .

وقال في تصريح خاص لصحيفة ١٤ اكتوبر ان لدى الوزارة خطة عمل مستقبلية طموحة في هذا الجانب تشمل تنفيذ العديد من البرامج والخطط القصيرة الامد والمتوسطة الامد والبعيدة الامد . واضاف بان عام ٢٠٠٧م وما بعد سيشهد تنظيم العديد من الانشطة والفعاليات المختلفة والتي منها عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات المصغرة والكبيرة في مختلف محافظات الجمهورية ،حيث وان البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية قد منح الوزارة منحة كبيرة تتمثل في زيادة الامكانيات والتي دون ادنى شك ستؤدي الى زيادة في حجم ونوع الانشطة والفعاليات في الفترة القادمة .

واشار الى ما قامت به الوزارة في قطاع الارشاد من نشاط كبير ومتواصل خلال الفترة الماضية والذي كان من ابرزه اقامة وتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية واللقاءات وورش العمل المصغرة والمتوسطة والكبيرة والتي تسعى من خلالها الى ان تكسب الخطباء والمرشدين المهارات اللازمة على اعتبار انهم يقودون الراي في المجتمع قيادة دينية من خلال منبر المسجد والمحاضرات الدينية والدروس المسجدية وغير ذلك .

مؤكدا على اهمية اقامة وتنظيم مثل تلك الدورات واللقاءات وورش العمل لاكساب الخطيب مهارة الى مهارته وفي الوقت نفسه لتعريفه بالمستجدات وبكل ما هو جديد وحديث لتعامل معه .

منوها بالنجاحات الكبيرة والنقلات النوعية التي حققتها الوزارة في الفترة الماضية من خلال التقنيات الحديثة واستخدامها في خدمة الدين وخدمة الدعوة والارشاد في بلادنا بما في ذلك النقلات النوعية الغير عادية التي تحققت في قطاع الارشاد على اثر الدورات التدريبية واللقاءات والندوات وورش العمل التي تم تنظيمها في الفترة الماضية والتي استهدفنا من خلالها عددا كبيرا من الخطباء والمرشدين في مختلف انحاء الجمهورية والتي لمسنا اثرها على ارض الواقع في رفع مستوى وعي الناس حول مختلف القضايا السكانية وفي طليعتها قضايا الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والامراض المنقولة جنسيا وتعليم الفتاة وغيرها من القضايا الاخرى .

معربا عن شكره الكبير وتقديره العالي لما توليه القيادة السياسية الممثلة بفخامة الاخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في حرص واهتمام كبيرين لقطاع الارشاد والعمل الدعوي والارشادي في بلادنا والذي ليس له ادل من ذلك حرصه الكبير على حضور الكثير من الفعاليات التي تنظمها وذلك اما ان يفتحها واما ان يختتمها والذي ايضا يحرص كل الحرص عن ان تتواكب الامور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى جانب الامور الدينية وذلك بان تكون متواكبة ومتوازنة وبحيث لا يطغي جانب على آخر .

الوضع السكاني في اليمن وتطورات غير مسبوقة في بعض جوانبه

مجاهد احمد الشعب *

ان المتتبع لطور العمل السكاني في اليمن منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وحتى الان يلاحظان الاوضاع السكانية قد شهدت تطورات غير مسبوقة في معظم جوانبها لم يشهدها اليمن من قبل فقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي خلالها اعلى مداه حيث وصل الى ٣٠٧٪ في منصف التسعينيات ان كان حوالي ١,٩٪ في بداية الفترة ،والان هاهي نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م فقد اظهرت انخفاض نسبي الى ٣٪ كما ان معدل الخصوبة البشرية هو الاخر بلغ اعلى مداه في نهاية الثمانينات (٨,٣) بعد ان كان حوالي ٧ اطفال لكل امراة في السبعينيات ، ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليصل الى ٦,٣ مولود حي لكل امراة في العام ٢٠٠٣م بالاضافة الى حصول انخفاضا ملموسا في معدل الوفيات الخام ومعدل الاطفال والاطفال الرضع ، وارتفع معدل توقع الحياة عند الميلاد من حوالي ٤٠ سنة في بداية الفترة الى حوالي ٦٣ سنه في آخرها ، وعاش سكان اليمن خلال هذه الفترة اقصر مدة زمنية لتضاعف عدد سكانه لا تزيد عن ١٧ سنه في المتوسط حيث زاد عدد سكانه من ٦,٩ مليون عام ١٩٧٥م الى ١٩,٦ مليون نسمه عام ٢٠٠٤م ، في الوقت الذي استغرق حوالي ٣٥ سنه في فترة التضاعف السابقة لهذه المرحلة (١٩٤٠ـ١٩٧٥م) كما شهدت اليمن خلال هذه الفترة حراكا سكانيا ملموسا خاصة من الريف الى الحضر وبالذات الى المدن الرئيسية حيث ارتفعت نسبة السكان الحضر من حوالي ١٢٪ في منتصف السبعينيات الى ٢٧٪ حاليا ، ودخلت اليمن ضمن الدول ذات الدول المليونية ببلوغ عدد سكان مدينة صنعاء المليون نسمة في منتصف التسعينيات ويقارب الان عدد سكانها المليونين ، بعد ان كان عدد سكانها المليون نسمها خلال السنوات الخمس القادمة اذا استمر تيار الهجرة اليها بالمعدل الذي يسير عليه منذ منتصف التسعينيات ، وخلاصة القول هنا يمكن القول ان مؤشرات الاوضاع السكانية تدل على بداية مرحلة ديموغرافية جديدة تدخل فيها اليمن مع بداية هذا القرن تتجه نحو انخفاض الولادات والوفيات والنمو السكاني ، ونحو زيادة سكان الحضر وهي اوضاع سكانية .

* مدير عام الاعلام السكاني بالمجلس المحلي الوطني للسكان

في ورشة العمل الخاصة بتقييم ومراجعة مادة السياسة السكانية للمعهد العالي للتوجيه والإرشاد

متابعة / امين ابراهيم

نظم المعهد العالي للتوجية والارشاد التابع لوزارة الاوقاف والارشاد بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان مشروع الدعم الاوروبي نهاية الاسبوع الماضي ورشة العمل الخاصة بتققيم ومراجعة مادة السياسة السكانية والصحة الانجابية من منظور شرعي ، وذلك بمشاركة (٢٥) مشاركا من الاكاديميين والعلماء وطلاب المعهد وفي اختتام الورشة اكد الاخ / حمود عبد وزير الاوقاف والارشاد ضرورة الاهتمام بالقضية السكانية وايجاد الحلول والمعالجات للنمو السكاني المتسارع ، واشار الى ان المعهد العالي للتوجيه والارشاد في بلادنا يمثل رافعه في العملية الايمانية والتربوية والتوعوية ، ومخرجاته تلعب دورا كبيرا في تكريس فكر الوسطية والاعتدال وفي تقديم المثال الحسن في فكر الاسلام وقال بان مشاركة المراة كداعية تؤدي دورا مهما يعزز اهداف التنمية وخدمة اهداف البناء الايماني المتكامل الذي يثرى الانسان والحياة .

واضاف ان اهتمام المعهد بالقضية السكانية وتدريبها ضمن مقرراته يمثل قيمة حقيقية واضافة مهمة الى الجانب العلمي والتربوي وما يمكن ان يسند لعلمائنا وخطبائنا والدعاة من الاخوة والاخوات من مهام جليلة وعظيمة في هذا الشان وفي غيره من الامور ، منوها بان قضية السكان هي قضية حياة وليست من القضايا الترفيهية او الثانوية التي يمكن ان نتعاطها لتعزيز حالة بعينها لكنها تعزيز لقضايا الحياة (بين الانسان والبيئة وبين وبين معطيات التنمية والحياة بمختلفها) تعتبر غاية ومقصد من المقاصد العظيمة في الاسلام ، واذا اختلف التوازن الذي تنشأ عليه الحياة وتنشا عليه المجتمعات تضطرب الامور ، وبالتالي فان اهم هذا التوازن الذي ارادة الله من هذا الانسان .

مشيرا الى ان العملية النسلية هي تعتبر عملية تتعلق ببناء الانسان وكيفية اعداده للتعامل مع سنن الله واننا اذا لم نحسن اعداد ابنائنا وتربيتهم وتغذيتهم وتنشئتهم بالشكل المطلوب الذي يحقق مفهوم الاستخلاف في الاسلام فاننا نتحمل اثما على ذلك .وهو ما يؤكد التفكير في عملية الانجاب وان يعي الشخص بانه آثم في حالة اذا لم يستطيع توفير متطلبات العيش الاساسية لابنائه وتربيتهم اذا كثروا .

مؤكدا على ضرورة ان يدرك الناس ويعوا اننا لا نريد ان نخلق العقم في حياة الامة وان لا نمانع النسل ، لانها سنه من سنن الله في الكون ، لكن لا يمكن ان نقلب الحالة لان تصبح عملية التناسل حالة تدمير للمجتمع تزيده ضعف وتزيد من ارتهانه لاعدائه بسبب الكثرة الغثائية التي لا بد من معالجة آثارها في ضوء الامكانيات وفي ضوء عوامل التنمية المتحققة في أي مجتمع من المجتمعات ، لاننا نعاني من شحة هائلة في الموارد ونعاني من تشتت سكاني مريع يتطلب توفير خدمات اساسية ، وفي هذه الحالة فاننا نعاني من تكاثر في ظل دخل محدود ، وبالتالي فان التنمية غير المتوازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في البلاد تحتاج الى نظرة شرعية ، نهيب بعلمائنا وطلابنا وقادة الراي في مجتمعنا ان يقفوا امام هذه القضية موقفا شرعيا حقيقيا متجردا من بعض الاثار التي نشعر انها غير شرعية ولكنها في حقيقة الامر شرعية وتستند الى مقاصد اسلامية قوية وعميقة .

مشيرا الى ان هناك عددا من الدول الاسلامية قد تعاملت مع هذه القضية وحققنا نجاحات كبيرة مثل ايران وماليزيا حيث تعاملوا مع قضية تنظيم الاسرة تعاملا شرعيا عمل على خلق توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وذلك بسبب الدور الذي لعبه رجال الدين وعلمائه وقدموا تفاصيل مهمة بما يحقق حالة الاستقرار في تلك المجتمعات مشيدا في ختام كلمته بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني للسكان في جانب العمل السكاني ونشر التوعية والتخطيط للسياسات السكانية في بلادنا .

من جانبه اكد الاستاذ / امين معروف الجنيد الامين العام للمجلس الوطني للسكان في كلمته في افتتاح الورشى اهمية مراجعة المادة المقررة في المعهد وذلك على ضوء المستجدات والمتغيرات السكانية التي حصلت خلال السنوات الماضية على الساحة اليمنية وتضمين الاشياء الهامة فيها مثل موضوع الايدز الذي اصبح يشكل خطرا على المجتمعات وكيفية ايجاد المعالجات للتصدي لهذا المرض من خلال تكثيف عملية التوعية للوقاية من هذا المرض وطرق انتقاله ، بالاضافة قضايا الفقر وعلاقته بالسكان وكيفية محاربته من ناحية توعوية وارشادية ، وكذا قضايا الشباب في عدد من المحافظات والمديريات المستهدفة وتم الوصول الى معرفة قضايا الشباب في عدد من المحافظات والمديريات المستهدفة وتم التوصل الى معرفة قضايا كثيرة يجب الوقوف امامها من الجميع للنظر في مجمل الاشكاليات التي تواجه الشباب سواء كانت صحية او اجتماعية او تعليمية او المشاركة السياسية .

منوها باهمية الدور الذي يقوم به المعهد العالي للتوجيه والارشاد من خلال مخرجاته في رفع التوعية في العديد من القضايا السكانية وقال بان المراة يجب ان يتم التطرق لها وتضمينها في المادة المقررة في المعهد التي يتم مراجعتها في هذه الورشة .

كما القيت في افتتاح الورشة كلمة من قبل الاخ عميد المعهد العالي للتوجيه والارشاد وتطرقت الى التعاون القائم بين المعهد والمجلس الوطني للسكان لادماج المفاهيم السكانية في مناهج التعليم المقررة في المعهد مع التاكيد على اهمية هذه الخطوة التي ستتيح لطلاب المعهد معرفة كافة المشكلات السكانية في بلادنا وتمكنهم من الالمام بكافة ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك اساليب ووسائل نشر الثقافة السكانية من قبل خريجي المعهد .

هذا وكان المشاركون في الورشة قد ناقشوا عدد من اوراق العمل التي تناولت مفاهيم عامة حول رؤية الاسلام الشاملة لقضايا السكان والصحة الانجابية ، وكذا رؤية المجلس الوطني للسكان لمضامين كتاب مفاهيم السياسة السكنية والصحة الانجابية وكيفية تطويره بالاضافة الى تقييم كتاب مادة السياسة السكانية والصحة الانجابية من منظور شرعي ، المقررة على طلبة المعهد من وجهة نظر المعهد وقد اثريت الورشة بالعديد من المدخلات والمقترحات الهامة من قبل المشاركين وخرجت بعدد من التوصيات والمقترحات الهامة التي كان من اهمها ضرورة تحديد البيانات والمعلومات التي تحتويها المادة المقررة على ضوء النتائج للتعداد العام للسكان عام ٢٠٠٤م ومسح ميزانية صحة الاسرة ودراسة اتجاهات الشباب وغيرها من المسوح والدراسات المتعلقة بهذا الجانب وبان تقييم المنهج الجديد بالعلمية والمنهجية واعطاء الاولوية للجانب التطبيقي والتدريب والتركيز على المفردات المتطابقة مع طبيعة التحديث في المنهج على ضوء الاستراتيجية الوطنية للسكان وان تكون المفردات تحمل ابعاد ومرامي التنمية المستدامة في اليمن ، وان يتضمن المنهج قضايا المراة ومنها على التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة على ضوء تعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، كما اوصى المشاركون بالاخذ بتجارب بعض الدول العربية والاسلامية الناجحة في هذا الموضوع مع ضرورة ادراج دور علماء الدين والخطباء في معالجة القضايا السكانية في هذه المادة ـ وبان يعتبر الاعلام والاتصال احد الوسائل الرئيسية للتوعية في مجال السكان والتنمية وقيامها بالدور المطلوب لتحقيق الاهداف ، وان يكون هناك ملحقا توضيحيا يمكن من خلاله ان يتدرب الطالب على القاء الخطب والمحاضرات الخاصة بقضايا السكان .

حضر فعاليات افتتاح الورشة الاستاذ / حسين باسليم الوكيل المساعد لوزارة الاعلام ـ المدير التنفيذي للبرنامج العام للاعلام والاتصال السكاني والشيخ يحيى احمد النجار وكيل وزارة الاوقاف والارشاد وعدد من المعنيين في هذا الجانب من الجهات ذات العلاقة .

وزير الأوقاف :
القضية السكانية قضية حياة واهتمام المعهد العالي للتوجيه والإرشاد بها وتدريسها ضمن مقرراته إضافة مهمة إلى الجانب العملي والتربوي